واقع نظام الإدارة البيئية في الاقتصاد الجزائري

The reality of the environmental management system in the Algerian economy

براي الهادي

Phd.BRAI El haddi

جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، elhadihadi17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/05 تاريخ القبول: 2020/08/13 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في الجزائر، وكان هدفنا تشخيص النظام الوطني للتقييس في الجزائر، ومدى تبني المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلى المواصفات الدولية المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، واستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، واستنتجنا أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة لبناء نظام وطني للتقييس، والعديد من البرامج من أجل تأهيل المؤسسات وحصولها على المواصفات القياسية، وأن اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO14000 في الجزائر لا يزال ضئيلا، كما لاحظنا ضرورة رفع مستوى الوعي البيئي، وحث المؤسسات الاقتصادية على تبني نظام الإدارة البيئية ISO14000، والاستفادة من برامج التأهيل وخصوصا ما تعلق بالحصول على المواصفات القياسية.

كلمات مفتاحية: تقييس، نظام الإدارة البيئية، ISO 14000...

تصنيفات**JEL** : F18, F64, O44

Abstract:

This study dealt with the problem of the ISO 14000 environmental management system in Algeria, and our aim was to diagnose the national standardization system in Algeria, and the extent to which economic institutions in Algeria adopt the international standards related to the environmental management system, and we used the descriptive analytical approach, and we concluded that Algeria made a significant effort to build a national standardization system And many programs for the rehabilitation of institutions and their access to standard specifications, and that the

adoption of the ISO 14000 environmental management system in Algeria is still small, as we have noted the need to raise the level of environmental awareness, and urged economic institutions to adopt the ISO 14000 environmental management system, and benefit from rehabilitation programs, especially Related to obtaining standard specifications.

Keywords: Standardization, Environmental Management System, ISO 14000 ..

JEL Classification Codes: F18, F64, O44.

المؤلف المرسل: براي الهادي، **الإيميل**: elhadihadi17@gmail.com

مقدمة:

يترتب على نشاط المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة من حيث التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وعلى المجتمع من حيث التأثير على صحة الإنسان، ومع تزايد الوعي الإنساني بضرورة توفير الشروط اللازمة للعيش السليم، فقد ظهر الاهتمام بوجود أنظمة بيئية ترتكز أساسا على الاقتصاد البيئي، الذي يعتمد على نظم الإدارة البيئية في توجيه وضبط سلوك المؤسسات تجاه البيئة، وتبني المؤسسة لسلسلة المواصفات الخاصة ISO 14000 التي تهدف إلى حماية البيئة وتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى أدت عولمة الأسواق والتطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى ظهور الحاجة لإيجاد لغة مفهومة ومشتركة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في كافة أنحاء العالم، ونتيجة لذلك ظهر التقييس كوسيلة لتسهيل التبادل التجاري الدولي من خلال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والاعتماد، وأصبحت المواصفات الصادرة عنه تشكل أدوات اختيارية لتنظيم الأسواق والمنافسة.

ولقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل تبني المواصفات القياسية، والتي من بينها المواصفة القياسية الإيزو 14000 الخاصة بنظام الإدارة البيئية، وعليه تبرز إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى تبني نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في الجزائر؟

تنبع أهمية البحث في الدور الذي تلعبه الدولة في تأهيل المؤسسات، والاهتمام بالمواصفات القياسية العالمية، والتي من بينها نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000، ويهدف البحث إلى التعرف على ملامح النظام الوطني للتقييس، والجهود المبذولة من أجل دفع المؤسسات الجزائرية نحو نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000،وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية:

1.تعريف نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000؛

2.أسباب اعتماد نظام الإدارة البيئية للمؤسسة؛

3.التقييس في الجزائر؛

4.واقع نظام الإدارة البيئية في الجزائر.

1.تعريف نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000:

بدأ اهتمام المؤسسات بموضوع الإدارة البيئة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، باعتبارها مصدرا لتحسين صورتها وزيادة ربحيتها وتنافسيتها، وسعت السلطات الحكومية إلى وضع مقاييس تشريعية خاصة بموضوع البيئة وحمايتها، ثم تطور الأمر إلى وضع مجموعة من المواصفات الخاصة بأنظمة إدارة البيئة ISO 14000.

تعرف اللجنة الفنية 207 (TC, 207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس (ISO) نظام الإدارة البيئية على أنه جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسات البيئة[1].

وتعرف المواصفة القياسية الإيزو 14000 بأنها مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث، عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء

البيئي، وهذا لتزويد المؤسسات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمؤسسة، وتسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية[2].

2.أسباب اعتماد نظام الإدارة البيئية للمؤسسة:

يعود اعتماد نظام إدارة بيئية في المؤسسة الصناعية بالدرجة الأولى والأساسية بمقدار الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، ومن تخفيض للتكاليف، وتحقيق وفرة مالية، ومزايا تسويقية مما يزيد من قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة، لذلك أصبح تبني الإدارة البيئية مطلبا أساسيا للعديد من الجهات أهمها[3]:

–الحكومة:أصبحت الحكومات تضع تشريعات بيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية، وإذا لم تلتزم فإنها ستتعرض للمساءلة القانونية.

–المستهلكون: يزداد الوعي البيئي في الأوساط الاجتماعية بمرور الزمن، وخصوصا لدى شريحة المستهلكين، إذ أضحت حماية البيئة من العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وفي اعتبارات تحديد تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها، وتشهد المنتجات صديقة البيئة إقبال المستهلكين على شرائها خاصة إذا كانت تحمل بعض المزايا، مثل الاقتصاد في استعمال الطاقة، فأصبح المنتجون يعملون على إظهار أن منتجاتهم تتواءم مع البيئة.

–الجمعيات:في البلدان التي تعرف تأثيرا كبيرا لجمعيات حماية المستهلكين وحماية البيئة، أصبحت لهذه الجمعيات دور في توجيه المستهلكين نحو المنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة، وأصبحت تلك الجمعيات تحاول تشجيع المستهلكين على ترجمة اهتماماتهم البيئية إلى قائمة المشتريات الأسبوعية، واستخدام قوتهم الشرائية كتصويت اقتصادي لتشجيع المنتجين على إنتاج منتجات لا تسبب أضرار بيئية.

–المساهمون والمقرضون والمستثمرون:تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين والمقرضين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي، وهذا نتيجة لقناعتهم أن الممارسة البيئية

السيئة قد تؤدي إلى زيادة المخاطر، كما أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يبعث الطمأنينة في نفوس المساهمين بشأن قدرة المؤسسة على المنافسة محليا ودوليا، والمستثمرون يعتبرون الالتزام البيئي كإشارة للإدارة الحديثة.

–المتطلبات التعاقدية:إن القلق بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة، وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم، فالعملاء والمستهلكون وحملة الأسهم صاروا يطالبون بكثرة أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة والمطروحة في الأسواق صديقة البيئة، والمؤسسات أصبحت تظهر هذا التوجه في مختلف عملياتها الاستثمارية، وغالبا ما تقوم المؤسسة بتشجيع الموردين على تحقيق أداء بيئي أحسن، وقد تلزمه في بعض الأحيان بتبني مواصفة خاصة بالأداء البيئي ISO 14000 رغم كون هذه المواصفة في الأصل طوعية.

3.التقييس في الجزائر:

يعتبر التقييس أداة لتنظيم الاقتصاد الوطني، وترقية تنافسيته على المستوى الدولي، ولا يتسنى له تحقيق ذلك إلا بوجود نظام وطني للتقييس، وبرامج تشجع المؤسسات على تبني المواصفات القياسية.

1.3.النظام الجزائري للتقييس:

يتكون النظام الجزائري للتقييس من مجموعة من الهيئات مهمتها التكفل بنشر وتطبيق نظم التقييس، وإعداد وإصدار المواصفات القياسية الجزائرية، إضافة إلى متابعة تطورات التقييس على المستوى العالمي، وتحقيق التكييف والملائمة معها، وتتمثل في

1.1.3.المجلس الوطني للتقييس(CNN):

كان يعرف سابقا بلجنة توجيه وتنسيق أعمال التقييس (COCTN)، تم إنشاؤه للسهر على إعداد السياسات الوطنية للتقييس، وتتبع التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى المحلي والدولي، وهو يقع تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتقييس، وتتمثل مهامه في[4]:

–اقتراح الاستراتيجيات والوسائل التي تمكن من ترقية وتطوير نظام التقييس الوطني؛

-تحديد أهداف التقييس على المدى القصير والطويل؛

-دراسة مشاريع البرامج الوطنية للتقييس وتقييمها؛

-متابعة البرامج الوطنية للتقييس وتقييم عملية تنفيذها.

2.1.3.المعهد الجزائري للتقييس (IANOR):

تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فبراير 1998، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ويحل المعهد الجزائري للتقييس محل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية في أنشطته المتعلقة بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة به، ويوضع المعهد تحت وزارة الصناعة ويؤدي مهمة الخدمة العمومية، ويقوم بتنفيذ السياسة الوطنية للتقييس، وبهذه الصفة يكلف بما يأتي[5]:

-إعداد المواصفات الجزائرية ونشرها وتوزيعها؛

-اعتماد علامات المطابقة للمواصفات الجزائرية وطابع الجودة ومنح تراخيص استعمال هذه العلامات والطوابع مع رقابة استعمالها في إطار التشريع المعمول به؛

-ترقية الأشغال والأبحاث والتجارب وتهيئة منشآت الاختبار الضرورية لإعداد المواصفات وتطبيقها؛

-إعداد وحفظ ووضع، في متناول الجمهور، كل الوثائق والمعلومات المتصلة بالتقييس؛

-التكوين والتحسيس في مجالات التقييس؛

-تطبيق الاتفاقات والمعاهدات الدولية في مجالات التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيها، ومن ناحية أخرى، يشارك المعهد في أشغال المنظمات الدولية والجهوية للتقييس ويمثل الجزائر عند الاقتضاء؛

-الإشهاد بمطابقة أنظمة التسيير والخدمات والأشخاص، والتوزيع الجغرافي لنشاطات التقييس والإشهاد بالمطابقة، وتطوير الخبرات التقنية في مجال التقييس والإشهاد بالمطابقة[6].

3.1.3.اللجان التقنية الوطنية (CTN):

يتم إنشاء هذه اللجان بقرار من الوزير المكلف بالتقييس وباقتراح من طرف المدير العام للمعهد الجزائري للتقييس، وهي تمارس مهامها تحت مسؤولية هذا المعهد، ويبلغ عددها حوالي 57 لجنة، وهي موزعة بحيث يكون لكن نشاط أو مجموعة أنشطة لجنة تقنية واحدة، وتتكون اللجان التقنية الوطنية من ممثلي الهيئات والمنظمات الوطنية، المتعاملين الاقتصاديين، جمعيات حماية المستهلك والبيئة، وتشمل مهامها ما يلي[7]:

-إعداد مشاريع برامج التقييس؛

-إعداد مشاريع المواصفات؛

-تبليغ مشاريع المواصفات للمعهد الجزائري للتقييس لمناقشتها؛

-الاختبار الدوري للمواصفات الوطنية؛

-المشاركة في أعمال التقييس الدولي والإقليمي؛

-المساهمة في إعداد التنظيمات التقنية.

4.1.3. الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC):

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-466 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزارة الصناعة، وتكلف الهيئة الجزائرية للاعتماد بالمهام التالية:

-وضع النظام الوطني للاعتماد المطابق للمعايير الوطنية والدولية الملائمة؛

-إنجاز البنية التحتية الوطنية للنوعية؛

-تقييم مهارات وهيئات وكفاءات هيئات تقييم المطابقة؛

-استخراج قرارات الاعتماد؛

-القيام بتحديد وإلغاء وسحب قرارات اعتماد هيئات تقييم المطابقة؛

-إبرام تعاقدات واتفاقات لها علاقة مع برامج عملها، مع هيئات أجنبية مماثلة والمساهمة في المجهودات المبذولة التي تؤدي للاعتراف المتبادل؛

-تمثيل الجزائر لدى الهيئات الدولية والإقليمية.

بالإضافة إلى الهيئات السابقة، يوجد في الجزائر هيئات أخرى تختص بالجودة والاعتمادية والقياس الشرعي، منها:

-المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)؛

-المركز التجاري لمراقبة الجودة والتغليف (CACQE)؛

-الديوان الوطني للقياس الشرعي (ONML)؛

-المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية (INPED)؛

-المجلس الجزائري للاعتمادية (CAA).

2.3.البرنامج الوطني للتقييس:

قامت الحكومة الجزائرية ومن خلال وزارة الصناعة، بإعداد برنامج لمساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تطبيق أنظمة الايزو والحصول على شهادة المطابقة، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتقييس لسنة 2001، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الجزائرية الراغبة في تحسين قدراتها التنافسية وإمكانياتها التصديرية، عن طريق منحها مساعدات مالية، لتمكينها من تطبيق نظام أو أكثر من أنظمة الإيزو، والحصول على شهادة المطابقة، وتشمل هذه الأنظمة:

- نظم إدارة الجودة (المواصفة ISO 9001)؛
- نظم إدارة البيئة (المواصفة ISO 14001)؛
- نظم إدارة الموارد الغذائية (المواصفة ISO 2200)؛
- نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية (المرجع CHSAS 18001).

1.2.3. شروط الاستفادة من البرنامج:

يفرض برنامج مساعدة المؤسسات في الحصول على شهادة الإيزو مجموعتين من الشروط، وهي: الأولى تتعلق باختيار المؤسسات، والثانية تخص اختيار المنظمات المرافقة لها في مسيرة الحصول على الشهادة، والمتمثلة في مكاتب الدراسات، وتشمل هذه الشروط ما يلي[8]:

-شروط اختيار المؤسسات: تستفيد من هذا البرنامج كل المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة، إنتاجية أو خدمية، ذات الانتماء الجزائري، والتي لا يقل عمرها عن 3 سنوات، والتي تشغل أكثر من 20 عامل، 10 منهم على الأقل يمثلون عمالا دائمين؛

-شروط اختيار المنظمة أو مكتب الدراسات: يرافق المؤسسة في مسيرة الحصول على الشهادة، ويشترط البرنامج أن يكون مكتب الدراسات المختار من طرف المؤسسة ذو انتماء جزائري، وواحد من المكاتب الواردة في القائمة التي حددتها الوزارة، والتي تضم أسماء وعناوين مكاتب الدراسات المكلفة بمرافقة المؤسسات في مسيرة الحصول على شهادات الإيزو.

2.2.3. طبيعة المساعدات المالية المقدمة من طرف البرنامج:

تأخذ هذه المساعدات شكلين هما:

-مساهمة الدولة بنسبة 80% من تكاليف عقد المرافقة لتطبيق نظام أو أنظمة الإدارة التي ترغب في وضعها المؤسسة، وذلك في حدود 2 مليون دج؛

-مساهمة الدولة بنسبة 80% من تكاليف التسجيل للحصول على شهادة المطابقة وذلك في حدود 1 مليون دج للنظام؛

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المستفيدة من البرنامج تحصل على المساعدة المالية لمدة أقصاها 18 شهرا، ويمكن أن تمدد إلى 6 أشهر أخرى بطلب من المؤسسة المعنية، وذلك في إطار الاتفاق بين الوزارة المكلفة بالتقييس (وزارة الصناعة)، والمؤسسات المستفيدة من المساعدة، والذي يحدد حقوق

وواجبات الطرفين، فيما يخص عملية المرافقة والحصول على شهادة المطابقة، وأي مؤسسة تبدأ عملية المتابعة أو المرافقة والتسجيل قبل توقيع الاتفاق، تفقد حقها في الاستفادة من الدفعات المالية[9].

4.واقع نظام الإدارة البيئية في الجزائر:

شرعت المؤسسات في الجزائر تبني نظام الإدارة البيئية من خلال العديد من الآليات برامج الدعم الفني الأجنبية، وقد أثر ذلك على عدد المؤسسات التي تبنت نظام الإدارة البيئية.

1.4.الآليات التمويلية:

تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الاقتصادية على القيامباستثمارات صديقة للبيئة، ومن بينها[10]:

1.1.4.صندوق تحسين التنافسية الصناعية (FNPCI):

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 تابع لوزارة الصناعة، له لجنة وطنية للمنافسة الصناعية برئاسة الوزير المكلف بالصناعة تتكون من أعضاء وزارت المالية والتجارة والشؤون الخارجية والغرفة التجارية، ويتولى صندوق تحسين التنافسية الصناعية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، ومن بينها البرنامج الوطني للتقييس، يقع هذا البرنامج تحت وصاية وزارة الصناعة، ويعنى بتطوير المواصفات القياسية العالمية، وحث المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة على تطبيقها[11].

يقدم هذا البرنامج المساعدات المالية للمؤسسات الاقتصادية الرغبة في الحصول على شهادات المطابقة للمواصفات القياسية العالمية أهمها الايزو (ISO9001, ISO14001, ISO22000) والشهادة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية (OHSAS 18001)، ففي إطار الصندوق الوطني تحسين التنافسية الصناعية، تم إدراج المواصفةISO14001 سنة 2004 ضمن برنامج التأهيل، فكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على الشهادة يعتبر ضمن عمليات التأهيل، ويتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما تقتضيه الإجراءات المعمول بها، والمتمثلة في تحمل الدولة لنسبة 80% من

تكاليف وضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسيةISO14001:2004 وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة، على أن تتحمل المؤسسة ما نسبته 20% المتبقية، وتجدر الإشارة أنه تم اعتماد هذه النسبة في التمويل سنة 2011 بعد ما تم ملاحظة عزوف المؤسسات على هذا البرنامج، حيث كانت النسبة المعمول بها سابقا هي 50% على عاتق الدولة و50% على عاتق المؤسسة الاقتصادية.

2.1.4. الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث (FEDEP):

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 تحت وصاية الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئةويهدف الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على التلوث أو التحكم فيه من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها، ويحصل هذا البرنامج على تمويله من مصدرين، الأول يتمثل في دعم بمقدار 03 مليار دج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي من خزينة الدولة، والثاني يتأتى من إيرادات الرسم الايكولوجي الذي أقره قانون المالية لسنة 2002[12].

من أهم البرامج التي يمولها هذا الصندوق عقود الأداء البيئي، الذي تشرف على إدارته الوزارة المسؤولة عن حماية البيئة، ومما يشمله هذا البرنامج أن تلتزم المؤسسات الاقتصادية المنخرطة فيه طواعية بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة، حيث تحدد إدارة المؤسسة الاقتصادية بشكل طوعي التزاماتها البيئية، والتي من بينها تحديد الإجراءات وتطبيقها المتعلقة بالحد من التلوث، وتطوير تلك الإجراءات، ورد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة وإدارة النفايات الصلبة، ويشمل العقد التزامات للطرفين، الوزارة والمؤسسة الاقتصادية، فمن ضمن التزامات الوزارة تقديم الدعم للمؤسسة الاقتصادية في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها على تحقيق الإنتاج النظيف، والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي، ومن جانبها تلتزم المؤسسة بتنفيذ كل البرامج التي تديرها الوزارة، وأهمها وضع أنظمة للإدارة البيئية، ووضع إجراءات للرقابة

على إدارة النفايات، ومكافحة التلوث، وصياغة ميثاق البيئة للمؤسسة، وإنشاء منصوب مندوب البيئة على مستوى كل مؤسسة اقتصادية.

إن هذه العقود هي أدوات لاستباق وتمهيد التنظيم والتنفيذ التدريجي للتشريعات البيئية، وتكون بالتعاون الطوعي بين الوزارة المسؤولة عن حماية البيئة والقطاع الصناعي بشأن حماية البيئة (تخفيض ومعالجة التلوث الناتج عن الأنشطة، التوفير في الطاقة والمياه)، وعقود الأداء البيئي لها هدف واضح هو التزام المؤسسات، العمال، مندوبي البيئة، بتنفيذ برنامج مكافحة التلوث الصناعي، كما تهدف إلى إعداد قطاع الصناعة لتبني ممارسة الإدارة البيئية على أسس معترف بها دوليا، وقد تم بالفعل توقيع أكثر من 100 عقد للأداء البيئي بين الوزارة المعنية بالبيئة والمجموعات الصناعية (الصلب، الاسمنت، البناء المعدني، الصناعة الصيدلانية، الصناعات الغذائية...)، ومن خلال هذه العقود تلتزم المؤسسات الصناعية بوضع برنامج يمتد من 3 إلى 5 سنوات، ويمكن من رفع مستوى المؤسسات والامتثال للأنظمة البيئية، والوصول للكفاءة البيئة والاقتصادية[13].

2.4.برامج الدعم الفني الأجنبية:

تطبيقا لبرنامج التأهيل الذي نفذته الجزائر تحت إشراف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، فقد تم الاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي، وذلك بإجراء دراسات تقنية تدخل ضمن جملة الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة، وفي هذا الصدد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية من بعض الخبرات التقنية، والتي من بينها[14]:

1.2.4. برنامج ECOSYS:

يقوم برنامج ECOSYS بإجراء دراسات تسمى (Méso Profil) وهي دراسات تقوم بالتقييم الاقتصادي للآثار البيئية للقطاع الصناعي، بالربط بين المستوى الجزئي المتمثل في مؤسسة اقتصادية،

والمستوى الكلي المتمثل في الدولة، هذا يسمى بالربط القطاعي Méso، والغرض منه فهم وقياس التدفق في الموارد البيئية جنبا إلى جنب مع التدفقات الاقتصادية، وتهدف هذه الدراسات إلى ما يلي:

-التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة؛

-التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية للبلد؛

-اقتراح الامتيازات والحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

2.2.4.برنامج مراقبة التلوث البيئي:

يتولى تنفيذه وتمويله مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ، هذا البرنامج الذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر، يتولى إضافة إلى هذا البرنامج تمويل جملة من المشاريع الأخرى، وأهمها:

-مشروع 1997 PME CONFORM: من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية ISO14001 والتدقيق البيئي؛

-مشروع الإدارة البيئية المربحة Gestion Environnementale Profitable:والذي يهدف إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل من التكاليف، وتخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى، وتوفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

3.2.4.برنامج DELTADeveloping Enivronmental Leadership (Towards Action):

برنامج DELTA هي منظمة تعتبر جزءا من خطة عمل لنشاط مركز الأعمال المستدامة SBA، هذه المنظمة تنشط مع المؤسسات من أجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين

فعاليتها الاقتصادية، والتقليل من الآثار السلبية للنشاط الذي تمارسه على البيئة، وتم تأسيسه من أجل ترجمة ما جاءت به أجندة 21 التي تم وضعها في قمة الأرض سنة 1992، حيث أن الفقرة 30 من هذه الأجندة، تأكد على الدور البارز للصناعة والتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبواسطة برنامج DELTA يمكن للمؤسسات الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية وتبادلها، كما يهدف على وجه الخصوص إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية وبمنافعها، بواسطة وضع أدوات للإدارة البيئية الساعية إلى تحقيق الفعالية البيئية.

تولى تمثيل البرنامج في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسات (APEQUE)، والتي تتلخص أهدافها في تسهيل رفع قدرة الصناعة الوطنية والامتثال للمعايير، وإنشاء وتطوير ومساعدة المؤسسات في تنفيذ السياسات الصناعية والمؤشرات البيئية، وتشجيع البحوث في مجال الإدارة البيئية، وتعزيز نشر المعارف المتعلقة بالكفاءة البيئية، وتعزيز التكامل في بين الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الكفاءة البيئية، وتشجيع والمشاركة في أعمال الدراسات والبحوث المتصلة باقتصاديات التنمية المستدامة[15].

لقد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من الدعم التقني لهذا البرنامج، خصوصا المصانع العمومية لصناعة الاسمنت، ومن أهم ما تم الاستفادة منه وضع لوحة قيادة الأداء البيئي والتدريب على كيفية إجراء التشخيص البيئي الذاتي، وهي أداة تم تطويرها من طرف SBA بالتعاون مع جمعية أخرى تسمى (ABCD-Durable)، هذه اللوحة هي جزء من أدوات الإدارة البيئية المطورة في إطار برنامج دلتا، والتي ترتكز على جمع البيانات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة، ومن ثم قياس أثاره البيئي بواسطة مؤشرات أداء بيئي تتلاءم مع خصوصيات المؤسسة، وبواسطة هذه اللوحة، يقوم البرنامج بوضع اللبنات الأولى التي تهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفات القياسية ISO 14001: 2004، وفي هذا الصدد شملت لوحة القيادة التي تم وضعها مجموعة من المؤشرات

التي سمحت لها بقياس كل من استهلاك الطاقة، واستهلاك المواد الأولية، وتلويث الهواء، والفضلات الصلبة، والفضلات السائلة، وصحة وسلامة العاملين[16].

كما استفادت مؤسسات أخرى من عمليات تدريب على كيفية إجراء التشخيص الذاتي في المجال البيئي، هذه العملية تتمثل في وضع دليل يسمح للإدارة أن تستعين به من أجل التعرف على الآثار البيئية للمؤسسة، سواء كانت هواء أو سائل أو صلب التي تتسبب فيها المؤسسة الاقتصادية ومن ثم تقييم درجة خطورتها، وينجم عن هذه العملية وضع برنامج عمل يسمح بالتخلص والتقليل من تلك الآثار.

وتجدر الإشارة أن دليل التشخيص الذاتي البيئي تم تطويره من طرف منظمة فرنسية تنشط في مجال البيئة، وتسمى الشركات من أجل البيئة EPE، وتتمثل الأهداف التي من أجلها يتم اللجوء للاستعانة لوضع هذا الدليل في تحليل التوافق بين المظاهر البيئية الأكثر أولوية لنشاطات المؤسسة الاقتصادية، وإعداد خطة عمل تدمج في إطار مشروع المؤسسة الاقتصادية لوضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية ISO14001:2004 .

3.4.نظام الإدارة البيئية ISO14001 في الجزائر:

يعتبر اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO14001 في الجزائر ضعيفا، فمنذ نشأتها وإلى غاية سنة 2014 بلغ تحصلت 104 مؤسسة على المواصفة القياسية ISO14001، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة ISO14001 في الجزائر

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات	3	6	6	17	24	37	86	66	88	101	104

المصدر: رشيد علاب، نظام الإدارة البيئية ISO14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص124.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الجزائرية التي تحصلت على شهادة المواصفات القياسية ISO14001 في تزايد مستمر، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:

-ازدياد الوعي البيئي لدى متخذي القرار؛

-اشتداد المنافسة، إذ تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تعزيز ميزتها التنافسية ومكانتها في السوق؛

-ازدياد قيود التجارة الخارجية، إذ تفرض بعض الدول والمؤسسات حصول المتعاملين على شهادة المواصفات البيئية.

خاتمة:

أصبحت الأبعاد البيئية مفروضة على المؤسسات وبات مؤشرا هاما في تنافسيتها، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية إحداث تغيير في نمط تسييرها، وذلك بتطبيق المعايير الدولية، وعلى رأسها نظام الإدارة البيئية ISO 14000.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجزائر عرفت عدة برامج وآليات يتم من خلالها تقديم الدعم المالي والتقني للمؤسسات الراغبة في الحصول على شهادة مطابقة للمواصفات الدولية المتعلقة بالبيئة ISO 14000، كما قامت بإعداد نظام وطني للتقييس، وعلى الرغم من اتجاه العديد من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نحو تتبنى المواصفات القياسية، لكن اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO 14000 في الجزائر لا يزال ضئيلا.

ومما سبق نقدم مجموعة من أهمها: رفع مستوى الوعي البيئي، وحث المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14000، والاستفادة من برامج التأهيل وخصوصا ما تعلق بالحصول على المواصفات القياسية.

الهوامش والمراجع:

[1]محمد عبد الوهاب الغزاوي، (2006)، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص189.

[2]شتوح وليد، (2014)، مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، ص2.

[3]خالد أعراب، (2015)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة بومرداس،ص107.

[4]مرزوقي نوال، (2010)، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،ص94.

[5]مرسوم تنفيذي رقم 98-69 مؤرخ في 21 فبراير 1998 يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11.

[6]المادة 04، مرسوم تنفيذي رقم 11-20 مؤرخ في 25 يناير 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فبراير 1998 والمتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

[7]مرزوقي نوال، معوقات مرجع سابق ص97.

[8]مرزوقي نوال، معوقات مرجع سابق ص100.

[9]مرزوقي نوال، معوقات مرجع سابق ص100.

[10]عبد الرحمن العايب، الشريف بقة، (2012)، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية حالة الجزائر، ملتقى سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر، جامعة ورقلة، ص88.

[11]المادة 92، قانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 92.

[12]المادة 189، قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 جويلية 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38.

[13]خالد أعراب، مرجع سابق، ص134.

[14]عبد الرحمن العايب، الشريف بقة، مرجع سابق، ص89.

[15]خالد أعراب، مرجع سابق، ص137.

[16]عبد الرحمن العايب، الشريف بقة، مرجع سابق، ص90.